

بسم الله الرحمن الرحيم

مفهوم الأمن الإنساني

منى حسن علي*

تطور مفهوم الأمن الإنساني:

بدأت الدعوة إلى أمن الدول في القرن السابع عشر، ووفقاً لتلك الفكرة التقليدية تحتكر الدولة الحقوق ووسائل حماية مواطنيها، وفي فترة الحرب الباردة كانت تتعلق فكرة الأمن أساساً بقدرة الدولة على مواجهة التهديدات الخارجية. وكانت التهديدات للأمن والسلام الدوليين تعتبر أيضاً تهديدات من خارج الدولة. وكان أمن الدولة ينصب أساساً على حماية الدولة أي حدودها ومواطنيها ومؤسساتها وقيمها من الهجمات الخارجية، واتسع نطاق التفكير بشأن الأمن من اهتمام حصري بأمن الدولة إلى اهتمام بأمن الناس. وظهرت إلى جانب هذا التحول فكرة أن الدول يجب ألا تكون هي المدلول الوحيد أو الرئيسي للأمن.

حُطّي الأمن الإنساني باهتمام عالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة، في حين أن الحروب الشاملة بين القوى العظمى أصبحت متعذرة إلا أن حروب صغيرة محدودة في نزاعات إثنية ودينية وذات جذور اقتصادية منتشرة الآن من ٦١ نزاع رئيسي بين عامي ٨٩ - ١٩٩٨م بإستثناء ثلاثة فقط كانت من بين الدول، كانت حروب مسلحة أهلية^١، اليوم هناك تحول تدريجي من التركيز على أمن الدولة بما يحمله ذلك من معان متعلقة بأمن الحدود إلى التركيز على أمن الناس داخل الدولة^٢.

إن العولمة المتزايدة بل القروية للعالم الناتج عن انتشار الاتصال ركزت الاهتمام على الحاجة لمعالجة البعد الانساني في أمن المجتمع. بالرغم من أن أمن الدولة يظل وسيلة ضرورية لتأكيد الأمن الإنساني، فإن التركيز على قضايا

* باحثة بمركز دراسات المستقبل ومدير تحرير مجلة دراسات المستقبل .

^١ د. عاطف عضيبات، الأمن الانساني أفكار يمكن الاستفادة منها في تطوير مداخلة حول مفهوم الامن الانساني، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، العدد الثالث، ٢٠٠٣، ص ١٠٤

2 المعهد الدبلوماسي الأردني www.id.gov.jo

الأراضي والحدود ليس كافياً لضمان حق المواطن الفرد في الحرية من الخوف والحرية من العوز.

فقد أصبحت مصالح الناس هي محور التركيز وبهذا يصبح الأمن حالة شاملة يعيش في ظلها الأفراد في حرية وسلام وأمان ويشاركون مشاركة كاملة في عملية الحكم. كما أنهم يتمتعون بحماية الحقوق الأساسية، وتتاح لهم سبل الحصول على الموارد وعلى الضروريات الأساسية للحياة، ومن بينها خدمات الصحة والتعليم، ويعيشون في بيئة لا تلحق الضرر بصحتهم وسلامتهم، ومن ثم فإن القضاء على الفقر حيوي لأمن جميع الناس، فضلاً عن أمن الدولة .

واتساع نطاق الأمن هذا هو انعكاس لتغير البيئات الدولية والوطنية. فالصراعات الداخلية تجاوزت الصراعات بين الدول كمهددات رئيسية للسلام والأمن الدوليين. وتحقيقاً للسلام والاستقرار في عالم اليوم المترابط، لا يكفي منع تأثيرات الصراعات العنيفة الداخلية والتخفيف منها. فمن المهم أيضاً مناصرة حقوق الإنسان والسعي إلى تحقيق التنمية الشاملة والعادلة للجميع واحترام كرامة الانسان وتنوعه ومن الحاسم بنفس القدر تنمية قدرة الأفراد والمجتمعات على أن يختاروا إختيارات مستتيرة وأن يتعرفوا بما يخدم مصالحهم. وفي القرن الحادي والعشرين، أصبحت التحديات للأمن وحماته أكثر تعقيداً. فالدولة ما زالت المسؤولة الأساسية عن الأمن إلا أنها كثيراً ما تفشل في الوفاء بالتزاماتها الأمنية - بل وأصبحت في بعض الأحيان مصدراً للتهديد بالنسبة لمواطنيها وهذا ما يستوجب الاهتمام بأمن الانسان لا التركيز فقط على أمن الدولة. وبما أن أمن الانسان هو الهدف يجب أن تكون هناك إستجابة أقوى وأكثر تكاملاً من المجتمعات والدول في جميع أنحاء المعمورة .

مفهوم الأمن الإنساني :

تُعرّف لجنة أمن الانسان الأمن الانساني بأنه هو : حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الانسان وتحقيق الانسان لذاته. فأمن الانسان يعني حماية الحريات الأساسية - تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة. ويعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة والمتفشية. ويعني استخدام

العمليات التي تبني على مواطن قوى الناس وتطلعاتهم. ويعني إيجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح معاً الناس لبناء البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة³.

أما كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ والمعنون بـ (نحن البشر) أعطى التوصيف الواسع عن الأمن الإنساني كالاتي : يتضمن أمن الانسان بأوسع معانيه ما هو أكثر بمراحل من إنعدام الصراعات العنيفة. فهو يشمل حقوق الانسان، الحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية، وكفالة اتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته. وكل خطوة في هذا الإتجاه هي أيضاً خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف، وحرية الاجيال المقبلة في أن تراث بيئة طبيعية صحية هي اللبنة المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان، وبالتالي الأمن القومي⁴.

وهذا المفهوم لأمن الانسان لا يجعل أمن الناس يحل محل أمن الدولة. فهو يرى أن الجانبين يعتمد كل منهما على الآخر. فالأمن بين الدول يظل شرطاً ضرورياً لأمن الناس، ولكن الأمن القومي لا يكفي لضمان أمن الناس. ولذلك، يجب أن توفر الدولة اشكالاً شتى من الحماية لمواطنيها. فيما يحتاج الأفراد إلى الحماية من السلطة التعسفية للدولة، وذلك من خلال سيادة القانون والتركيز على الحقوق المدنية والسياسية فضلاً عن الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية.

إن أمن الانسان يقتضي أساساً مجموعة من الحريات الحيوية للجميع، حتى لا تضيق السبل بمن هم فقراء من حيث الدخل أو غير قادرين على إغتنام فرصة تنمية قدراتهم عندما تحل بهم أزمات، فإلى جانب الدخل الأساسي والموارد، تتسم بأهمية حيوية أيضاً حرية التمتع بالصحة الأساسية والتعليم الأساس وبالوصول على مأوى وبالسلامة البدنية وبالوصول على مياه نقية وهواء نقي ومن الممكن الحصول على هذه الموارد والفرص الأساسية - إلى ما قد يسمى حداً أدنى

3 www. Humansecurity-chs.org

4 www. Un.org

إجتماعياً – عن طريق ترتيبات يتم التوصل إليها بالتفاوض بين الدولة والأحزاب السياسية وجماعات المصالح العامة والخاصة وجهات فاعلة إجتماعية أخرى كثيرة تعمل على كل من مستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني والمستوى العالمي .

تعريفات أمن الإنسان الأخرى :

أبعاد الأمن الإنساني :

إن التأكيد على أمن الناس يعني منهج من أدنى إلى أعلى يعالج القضايا المتعلقة بحق كل مواطن للسلامة من المهددات العنيفة وغير العنيفة. مثل هذه المهددات تتدرج تحت الأبعاد الآتية :

- ١- الأمن الإقتصادي : ويعنى به العطالة، تأمين الوظيفة، سلامة الوظيفة، الفقر، عمالة الأطفال.
- ٢- الأمن الغذائي : يقصد به الغذاء وصلاحية العقاقير.
- ٣- الأمن الصحي : ويقصد به الأمراض المهددة للحياة والصحة العامة والمتاح من العناية الطبية .
- ٤- الأمن البيئي : ويقصد به تلوث الهواء، الماء، الأرض، التربة والتصحر.
- ٥- الأمن الشخصي : ويقصد به العنف المنزلي، إساءة معاملة الأطفال، قضايا النوع، الكرامة الإنسانية والمخدرات.
- ٦- الأمن الثقافي المجتمعي : يقصد به نظم القيم الثقافية المجتمعية وسلامة المجتمع نفسه .
- ٧- الأمن السياسي : يقصد به العنف بين الدول، النزاعات غير العنيفة، وحرية التعبير.

هذه الأبعاد تتداخل فيما بينها وتؤثر في بعضها البعض فمثلاً مهددات الأمن الإقتصادي يمكن أن تقود لتهديد الأمن الشخصي والمجتمعي والسياسي .

المبادرات الدولية وأمن الانسان :

ظهرت مبادرات دولية توضح مدى الإهتمام بأمن الإنسان تشمل تحريم الألغام ضد الأفراد، تأسيس محكمة الجنايات الدولية التي تحاكم مرتكبي التطهير

العرقى والجرائم ضد الإنسانية وترعى تأمين اللاجئين والنساء والأطفال في مناطق النزاع، التحكم في الأسلحة الخفيفة وإيقاف المتاجرة بالبشر . إن الأمن الإنسانى كوصفه للعمل يحتوى على التدخل الإنسانى (المسؤولية للحماية)* حفظ السلام، بناء السلام فيما بعد النزاع، منع النزاعات، وإدارة وحل النزاع.

وعلاوة على ذلك، تمثل الغايات الإنمائية للألفية مبادرة كبرى ترمى إلى التخلص من أشكال الحرمان، وهو ما يمكن أن تبنى عليه الجهود الرامية إلى تحسين أمن الإنسان. ويظهر ذلك الاهتمام أيضاً في وثائق تأسيس الاتحاد الأفريقى، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، ومؤتمر الأمن والإستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقى بعد إصلاحها، بما في ذلك جهازها المعنى بالسياسات والدفاع والأمن .

إرتباط المفهوم بقضايا أخرى :-

كان المقصود بأمن الدولة هو حماية الحدود الإقليمية بواسطة قوات عسكرية وحمايتها من قوات عسكرية. أما أمن الإنسان فهو يشمل أيضاً حماية المواطنين من التلوث البيئى. والإرهاب العابر للحدود الوطنية، وتحركات السكان الضخمة والامراض المعدية مثل الإيدز وأوضاع القمع والحرمان الطويلة الأمد.

وأمن الإنسان وأمن الدولة يعزز كل منهما الآخر ويعتمد كل منهما على الآخر. فبدون أمن الإنسان لا يمكن تحقيق أمن الدولة، والعكس صحيح، فأمن الإنسان يتطلب وجود مؤسسات قوية ومستقرة، وفي حين أن أمن الدولة متمحور حول الدولة، فإن أمن الإنسان أكثر شمولاً.

١- أمن الانسان وأمن الدولة :

يكمل أمن الانسان أمن الدولة في أربعة جوانب :

▪ إهتمامه هو الفرد والمجتمع، لا الدولة .

* وقد أشار إلى ذلك تقرير اللجنة الدولية لسيادة الدول والتدخل الذي صدر عام ٢٠٠١م وأهتم التقرير بدراسة العلاقة بين حقوق سيادة الدولة التي يبنى عليها الجزء الأكبر من العلاقات الدولية، وبين حق التدخل لأسباب إنسانية و لمزيد من المعلومات عن التقرير يمكن الرجوع إلى www.iciss.ca .

- وتشمل التهديدات لأمن الناس التهديدات والاضاع التي لم تكن تصنف دائماً على أنها تهديدات لأمن الدولة.
- ونطاق الجهات الفاعلة أوسع من مجرد الدولة وحدها.
- وتحقيق أمن الإنسان لا يتضمن مجرد حماية الناس بل يتضمن أيضاً تمكين الناس من أن يدافعوا عن أنفسهم.

يركز أمن الدولة على الدول الأخرى التي توجد لديها مخططات عدوانية أو عدائية. وقد قامت الدولة ببناء هياكل أمنية قوية للدفاع عن نفسها - عن حدودها ومؤسساتها وقيمها واعدادها. أما أمن الإنسان فهو يحول التركيز عن العدوان الخارجي إلى حماية الناس من مجموع تهديدات مختلفة. ويتطلب أمن الإنسان من نواح كثيرة، شمول المستبعدين، فهو يركز على وجود ثقة كافية لدى أوسع مجموعة ممكنة من الناس في مستقبلها - ثقة كافية تجعلها تفكر في المستقبل المنظور والبعيد، ومن ثم فإن حماية الناس وتمكينهم مسألة تتعلق بإتاحة إمكانيات حقيقية للناس لكي يعيشوا في سلام وكرامة. وتعزز أمن الإنسان من هذه الناحية، أمن الدولة ولكنه لا يحل محله. ومع ظهور مفاهيم جديدة في هذا القرن مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، قد يجعل الدول تترد إلى مفهوم أضيق لأمن الدولة - بدلاً من أن يعزز أمن الانسان. وأصبحت مصداقية ومشروعية المؤسسات بما فيها UN والاستراتيجيات المتعددة الأطراف موضع شك، كما أخذت التحالفات الطويلة الأمد بين الدول تتآكل، وتحت ستار شن الحرب على الإرهاب تنتهك حقوق الانسان وينتهك القانون الإنساني (كما يحدث في افغانستان الآن) وحتى الإلتزامات بالاتفاقيات الدولية الأسبق يعاد النظر فيها.

٢. أمن الإنسان والتنمية البشرية :

مفهوم التنمية الإنسانية يشير إلى منهج واسع في خيارات البشر أو قدراتهم. ليس فقط معبر عنه بالدخل لكن كذلك بمجالات الصحة والتعليم والثقافة والبيئة والإستخدام. إن مؤسسة التنمية البشرية التي أطلق عليها محبوب الحق (الأكثر شمولاً) من بين مناهج التنمية، تعود نشأتها للعام ١٩٩٠م تأسيساً على سلسلة ردود

الفعل السابقة ضد نموذج التنمية الاقتصادية الذي يتخذ من تعظيم النمو الاقتصادي كهدف.

فالتنمية الإنسانية تحمل بوضوح سياسات اقتصادية إجتماعية تركز على البشر والحياة الكريمة كهدف نهائي بدلاً عن التركيز على النمو الاقتصادي، أو أي إهتمامات قطرية كغايات مقصودة لذاتها، بما أن معايير التنمية الإنسانية ناتج جانبي من هذا المنهج (منهج التنمية الاقتصادية) فيشمل بوضوح الصحة والتعليم، كما يشمل الدخل. منهج التنمية الإنسانية لاينحصر في هذه القطاعات فقط بل يركز على الخيارات والحرية تحديداً.

إن التنمية البشرية عملية توسيع خيارات البشر وعملية توسيع خيارات البشر يتحقق بتعظيم قدرات الإنسان وأداءه الوظيفي.

يتلائم أمن الإنسان بصورة جيدة مع التنمية البشرية، ولكنه يضيف أيضاً شيئاً جوهرياً. فأمن الإنسان والتنمية البشرية معنيان بحياة البشر، والتعليم وفرص المشاركة وكلاهما معنيان بالحرريات الأساسية التي يتمتع بها الناس. لكن نظرتهما إلى الأهداف المشتركة تختلف، فالتنمية البشرية " تتعلق بالناس" وتتعلق بتوسيع نطاق خياراتهم لكي يحيوا حياة يقدرونها. ويكمل أمن الإنسان التنمية البشرية بتركيزه عمداً على " المخاطر المصاحبة للإنتكاس " فهو يعترف بالظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة، وتهدد إستمرار الحياة اليومية، وتهدد كرامة الإنسان. وحتى في البلدان التي شجعت النمو مع الإنصاف كما هو الحال في بعض البلدان الآسيوية، تصبح حياة الناس مهددة عندما تحدث إنتكاسة إقتصادية كما حدث في الأرجنتين⁵.

٣. أمن الإنسان وحقوق الإنسان :-

يمثل إحترام حقوق الإنسان لب حماية أمن الإنسان ويشدد إعلان فينا لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٩٣م على عالمية وترابط حقوق الإنسان لجميع الناس. ولا بد من التمسك بهذه الحقوق على نحو شامل - أي التمسك بالحقوق

⁵Commission of Human Security, Human Security Now, final report, 2003

المدنية والسياسية بالإضافة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما هو معلن في الإتفاقيات والبروتوكولات الملزمة قانوناً والمنبثقة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٩٤٨ ولذلك فإن حقوق الإنسان وأمن الإنسان يعزز كل منهما الآخر. فأمن الإنسان يساعد على تحديد الحقوق المعرضة للخطر في حالة بعينها وحقوق الانسان تساعد على الإجابة على السؤال التالي : لماذا ينبغي تعزيز أمن الإنسان؟ وفكرة الواجبات والإلتزامات تكمل الإعراف بأهمية أمن الإنسان أخلاقياً وسياسياً .

إن حماية حقوق الإنسان والتمسك بالقانون الإنساني أمران ضروريان لأمن الإنسان في حالات الصراع. وكما هو الحال فيما يتعلق بمعظم القوانين الدولية، كان ينظر إلى حماية حقوق الإنسان من منظور متمحور حول الدولة أساساً - أي إلتزامات وواجبات الدول نحو الأفراد، ومن ثم كان محور تركيز حقوق الإنسان هو رصد الإنتهاكات التي ترتكبها الحكومات. ولكن أمن الإنسان يتناول حقوق الإنسان ليس بالنسبة إلى الدول فحسب، التي تتحمل إلتزاماً رئيسياً بأن تساند تلك الحقوق، بل بتناولها أيضاً بالنسبة للجهات الفاعلة الأخرى، من قبيل العناصر المسلحة غير الحكومية والشركات. كذلك يركز أمن الإنسان على إنفاذ القانون الإنساني بالنسبة لجميع أطراف الصراع، بما في ذلك الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية من قبيل جنرالات الحرب وجماعات المتمردين. فتعزيز مسؤولية تلك الجهات وقدرتها على إحترام حقوق الإنسان يمثل أولوية رئيسية فيما يتعلق بأمن الإنسان في حالات الصراع.

مهددات أمن الإنسان:-

يربط أمن الإنسان بين عدة أنواع من الحريات مثل: التحرر من الفاقة والتحرر من الخوف، فضلاً عن حرية المرء في التصرف لصالحه. قد تكون المهددات لأمن الإنسان مباشرة أو غير مباشرة أو حتى مفاجئة مثل الصراعات والإنهيار الاقتصادي أو السياسي ويزداد تأثيرها على أمن الإنسان بمدى عمقها وليس فقط بدايتها على وجه السرعة. ومن المهددات المباشرة: الإبادة الجماعية أو التمييز ضد الأقليات، أما غير المباشرة: منها يحدث عندما يؤدي الإفراط في

الإستثمار العسكري إلى قلة الإستثمار في الصحة العامة، وعندما لا يوفر المجتمع الدولي موارد كافية لحماية اللاجئين في منطقة محرومة. وهناك الكثير الذي يعد من مهددات أمن الإنسان مثل الأزمات المالية، الصراعات العنيفة، فاقة مزمنة، أو هجوم إرهابي، أو فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز، أو قلة الإستثمار في الرعاية الصحية، أو نقص المياه، أو التلوث النابع من أرض بعيدة.

كيف نعالج تلك المهددات؟ (الحماية- التمكين):-

أول سبيل لحماية الإنسان وتحقيق أمنه هو التمسك بحقوقهم وحررياتهم الأساسية. ويتطلب ذلك بذل جهود متضافرة لوضع معايير وإنشاء عمليات ومؤسسات على الصعيدين المحلي والدولي، يكون عليها التصدي لأوجه إنعدام الأمن بطرق منهجية وشاملة ووقائية، ويجب أن يشارك الناس في صياغة وتنفيذ هذه الإستراتيجيات.

والسبيل الثاني لتحقيق أمن الإنسان هو قدرة الناس على التصرف لصالحهم ولصالح آخرين. وتعزيز تلك القدرة يميز أمن الإنسان عن أمن الدولة، وعن العمل الإنساني، بل وعن قدر كبير من العمل الإنمائي.

أمن الإنسان والإنذار المبكر:-

عندما يتمكن الناس يستطيعون أن يطالبوا باحترام كرامتهم عند إنتهاكها. ويستطيعون إيجاد فرص جديدة للعمل والتصدي لمشاكل كثيرة محلياً. ويستطيعون تعبئة قواهم دفاعاً عن أمن آخرين. مثلاً بالإنذار المبكر أو الإعلان عن حالات نقص الأغذية، أو بالحيلولة دون حدوث مجاعات، أو بالاحتجاج على إنتهاكات الدول لحقوق الإنسان. إن الأمم المتحدة كمنظمة عالمية منوط بها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين فضلاً عن حماية الناس بغض النظر عن العرق والدين أو الجنس أو الرأي السياسي، وكيف يمكن زيادة فعالية الأمم المتحدة والمنظمات الأمنية الإقليمية الأخرى في منع ومكافحة التهديدات وحماية الناس، وكيف يمكن إستكمال أمن الدولة بأمن الإنسان على صعيد المجتمع المحلي والوطن الدولي، هي القضية التي يمكن أن تساعد في تحقيق الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة.

المصادر

١. تقرير التنمية البشرية 1994
٢. المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، المركز القومي للدراسات
الدبلوماسية، وزارة الخارجية، السودان
٣. Report of the International Commission on
www.iciss.ca Intervention and state sovereignty.
٤. www.Humansecuritybulletin.info
٥. Axworthy, Lloyd, Human Security and Global
Governance: Putting People First, "Global
Governance, Vol 7. No 1 (Jan – Mar 2001)
٦. Roland Paris, Human Security: paradigm shift or Hot
Air? International Security, Vol 26, No. 2 (fall 2001)